السياسة الخارجية الجزائرية و التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

الأستاذ : جدو فؤاد
أستاذ مساعد " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
- جامعة محمد خيضر / بسكرة -

ملخص:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعددت الحركيات السببية لتدهور الأوضاع فيها، من المشكل الإثني العرقي بين حركة الأزواد و الحكومة المالية إلى تزايد و انتشار الحركات الإرهابية فيها، مما هدد تواجد الدولة في مالي بل و أثر عليها و جعلها منطقة مفتوحة للتدخلات الخارجية، و بحكم القرب الجيوسياسي للجزائر لهذه المنطقة،أثرت التحولات السياسية و الأمنية بدرجة أكبر خاصة بعد سقوط النظام الليبي السابق مما أفرز تهديدات جديدة أثرت و لاتزال على دول الجوار بأكملها و الجزائر أهمها مما دفعها إلى تبني مقاربة على مستوى السياسة الخارجية تقوم على إيجاد حلول سياسية وخلق مجالات للحوار بين الفصائل في مالي أو في ليبيا بعيدا عن الطرح العسكري في إطار معالجة قضية مركبة بمقاربة سياسية بعد فشل المقاربة العسكرية، من خلال تبنى ثقافة الحوار و تقبل الآخر.

Abstract :

The African coast witnesse ddifferent social, political and economic changes especially after the events of September 11th 2001 where the causal movements became varied frome thnical problems between AZWED movement and the financial government to the spread of terroristic movements. That resulted in a menace for the existence of Mali affectingit and makingit an open area to the external interventions. Due to itsgeo political proximity (neighbouring) to Algeria, these political and security changes influenced all neigh bouring countries including Algeria especially after the collapse of the previous Libyan system. The latter led to the adoption of an approachat the level of foreignpolicy to find political remedy and creating opportunities for dialogue between factions (groups) in Mali and Libya as a political approach to treat a complicated issue though the adoption of dialogue and others' acceptance far from the military launch which was a failure.

مقدمة :

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تحولات عديدة وعلى مستويات مختلفة خاصة بعد ما يعرف بالربيع العربي، بحكم قرب هذه المنطقة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط والتي عرفت حراكا كبيرا سياسيا و أمنيا مما أفرز مشهدا سياسيا مختلفا عما كان عليه من قبل، و إن كانت مالي أحد أهم دول الساحل الإفريقي التي تميزت بحركية كبيرة في التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية لأسباب عديدة أهمها: الصراع القائم بين حركة الأزواد في الشمال المالي و الحكومة المركزية في بماكو حيث جعل منها منطقة هشة و جلب لها الجماعات الإرهابية أو ما يعرف بالقاعدة في المغرب الإسلامي.

وتزايد الوضع تأزما في منطقة الساحل الإفريقي بعد الانقلاب العسكري في مالي و سقوط النظام الليبي السابق الذي كان يؤثر بشكل كبير على هذه المنطقة، وهو ماأدى إلى تزايد التدخلات الإقليمية والدولية خاصة من طرف فرنسا باعتبارها منطقة عمق استراتيجي لها، ووضع المقاربة العسكرية كأولوية لحل المشاكل المركبة في منطقة الساحل الإفريقي خاصة التهديدات الأمنية بها.

في حين كانت الجزائر تسعى في إطار دبلوماسيتها لتقديم تصور يقوم على الحل السياسي بين جميع الأطراف مع مراعاة الخصائص لكل منطقة و دولة، مما يقدم حلولا دائمة و ليست ظرفية، خاصة و أن القوى الدولية كانت تعمل على فرض الحل و التدخل العسكري لمواجهة هذه التهديدات التي أصبحت تمس بالأمن الجزائري بالدرجة الأولى خاصة بعد حادثة تقنتورين، و في هذا السياق وجدت الجزائر نفسها بين مقاربتين إما التدخل العسكري و فرض منطق القوة أو الحل السياسي القائم على فعالية الدبلوماسية الجزائرية و فق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية : **إلى أي مدى تساهم السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ؟**

و نعالج هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

المحور الأول : مفهوم السياسية الخارجية.

المحور الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث : التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الرابع: المقاربة الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الرابع : تقييم السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي.

الخاتمة

المحور الأول : مفهوم السياسة الخارجية.

عرف مفهوم السياسة الخارجية مجموعة من التطورات و التحولات من حيث المفهوم و الدلالة الاصطلاحية بالإضافة إلى التطور في المجال العلمي الإبستمولوجي بعد أن أصبح تخصصا قائما بذاته بعيدا عن العلاقات الدولية مما جعل الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية محل عدم اتفاق بين منظري تخصص السياسة الخارجية.

و يعتبر تعريف الدكتور محمد السيد سليم من أشمل التعريفات و أقدمها حيث عرف السياسة الخارجية بأنها:" جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو لم تصدر عن الدولة الحقيقية ، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية. "[1] من خلال هذا التعريف يمكن أن نستشف بأن السياسة الخارجية تم وصفها بأنها نشاط خارجي لفاعل سياسي أساسي ألا وهو الدولة دون أن يحدد معالم هذا السلوك الخارجي بشكل عام، في المقابل نجد أصحاب الاتجاه القانوني يقومون بتقسيم سلوكيات و تصرفات الدول كاملة السيادة إلى سلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها و هو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية و السلوكيات خارج الدولة و هو ما يطلق عليه السياسة الخارجية [2] ، من خلال هذا التعريف نجد أن السياسة الخارجية تقسم وفق المنطق التقليدي المرتبط بسياسة الدولة بشقيها الداخلي والخارجي في إطار سيادة الدولة فقط أين نجد أن كل سلوك خارجي يندرج في إطار السياسة الخارجية و العكس صحيح.

أما جيمس روزنوJ.N.Rosenau فيعرف السياسة الخارجية " بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم و الأهداف الوطنية المحددة بدقة "[3] أين نجد في تعريف روزنو التركيز على سلوك الدولة في إطار محدد ألا و هو الوعي المسبق من طرف صناع القرار من خلال التنافس الدولي في البيئة الدولية من أجل تحقيق أهداف محددة أو ما يعرف بموجه السياسة الخارجية.

و لم يتوقف تقديم تعريفات خاصة بالسياسة الخارجية فكلما جاءت مدرسة إلا و قدمت تعريفا وفق مبادئ و تصورات هذه المدرسة و اتجاهها خاصة مع المدرسة السلوكية التي أعطت الكثير في هذا المجال خاصة مع التركيز على أهمية صانع القرار في عملية بناء السياسة الخارجية ، و في هذا الإطار صدر سنة 1982 مؤلف لهولستي بعنوان " تغير السياسة الخارجية " من خلال إعادة هيكلة السياسة الخارجية في إطار دراسة العوامل الداخلية و الخارجية و الخلفية التاريخية و العوامل الثقافية في إطار التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في إطار المتغيرات المستقلة كالتغير

التكيفي و المقصود به التغير في مستوى الاهتمام اتجاه قضية معينة و كذا التغير في الأهداف و التغير في التوجهات الدولية أي التنافس أو الصراع. [4]

و لهذا نجد أن تقديم تعريف شامل للسياسة الخارجية يصعب ضبطه، أين نجد دارسي السياسة الخارجية ينقسمون إلى قسمين حسب لورا نيك LAURA NEAK و جين هاي JEAN A.K.HEY. حيث قسموا الباحثين في السياسة الخارجية إلى جيلين الأول يقوم بدراسة السياسة الخارجية وفق انموذج نظري واحد و هو الواقعية / الواقعية الجديدة التي تؤكد على الدول كفاعل وحيد في السياسة الدولية، و الجيل الثاني يدرسها وفق استخدام متعدد للأدبيات النظرية [5]، و هذا ما يؤكده البروفيسور كريستوف هيل أستاذ العلاقات الدولية حيث يرى بأن السياسة الخارجية هي مسار وسطي ما بين البيئة الداخلية و المجتمع الدولي في إطار تفاعل ما بين وحداته خاصة بعد الحرب الباردة كأحد مخرجات العولمة" [6]، و يمكن أن نلخص جدلية تحديد مفهوم السياسة الخارجية من خلال ما قدمه الدكتور احمد النعيمي كما يلي[7]:

- قيام الدولة في الغالب بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ و أهداف محددة .
- أن صانعي القرار في ترجمة المصالح القومية يأخذون في حسبانهم الظروف البيئية المختلفة على المستوى الداخلي و الخارجي.
- أن تحقيق الأهداف المراد إنجازها يتطلب من صانع القرار رصد العوامل المادية و البشرية و التكنولوجية.

و في الأخير يمكن أن نقول بان السياسة الخارجية هي سلوك تفاعلي للدولة في بيئتها الخارجية من خلال الخلفيات المتعددة لصانع القرار من اجل تحقيق المصالح الوطنية وفق المتغيرات الداخلية و الخارجية.

المحور الثاني :مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

للسياسة الخارجية الجزائرية مبادئ تتميز بها عن غيرها من السياسات الأخرى و التي حافظت عليها منذ الثورة الجزائرية فالسياسة الخارجية الحالية ما هي إلا امتداد للدبلوماسية الثورية التي تبنتها في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي و يمكن أن نلخص محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :

ترتبط المبادئ السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية بشقين الأول متعلق بالبنية القانونية و الدستورية التي حددت معالم و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية و الثانية مرتبطة بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تبنتها الجزائر خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، فالدستور الجزائري حدد معالم السياسة الخارجية من خلال المبادئ التي جاءت في المادة 86 من دستور 1996 " تتبنى

الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية." [8] أين نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على المبادئ التي جاءت في مواثيق و مبادئ الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و الاتحاد الافريقي، و في ما يخص الأمم المتحدة فإنها تركز على هذه المبادئ كموجه أساسي في تعاملها مع المجتمع الدولي خاصة في ما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أين تحرص على هذه الجزئية في إطار المبادئ المتعارف عليها في جميع المواثيق الدولية و كذا حسن الجوار في إطار احترام السيادة الوطنية للدول و هذا ما وضحته المادة 90 من الدستور و التي نصت صراحة " وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" [9] و هنا نجد حرص الجزائر على عدم المساس بسيادة الدول مهما كانت، كما أنها لا تعترف إلا بالدول و ليس بالجماعات أو المجموعات.

و تضيف الجزائر في هذا الإطار مبدأ آخر له أهمية كبيرة في رسم محددات السياسية الخارجية ألا و هو عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية و العمل على إيجاد وسائل سلمية لمعالجتها كما جاء في المادة 89 " تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها ،و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. " [10] و هذا ما أعطى للسياسة الخارجية الجزائرية بعدا مهما في معالجة القضايا الدولية خاصة النزاعات الثنائية،وثقة كبيرة في المجتمع الدولي أين توسطت الجزائر في حل العديد من النزاعات الدولية كالنزاع الإيراني العراقي و النزاع الاريتيري الاثيوبي و حتى المشكلة الفلسطينية التي ساهمت الجزائر فيها بشكل فعال في حلها و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل دفعت في هذا الإطار إلى معالجة النزاعات في إطار جماعي كما حدث في الأزمة اللبنانية حيث عملت الجزائر مع جامعة الدول العربية في الوصول إلى اتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية في لبنان.

كما تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على دعم شعوب العالم خاصة حركات التحرر و هذا ما نصت عليه المادة 92 من الدستور " يشكل الكفاح ضد الاستعمار، و الاستعمار الجديد، و الإمبريالية، و التمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة" [11] حيث نجد أن الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر في العالم و هذا امتداد للثورة الجزائرية التي كافحت لأجل نيل استقلالها، و بتالي فان دعم حركات التحرر يدخل ضمن السياسة الوطنية للجزائر كما جاء في المادة السابقة و تؤكد أيضا على محاربة التمييز العنصري و الامبريالية بكل أنواعها و هذا ما عملت عليه الجزائر خاصة في السبعينات من القرن الماضي عندما ساهمت الجزائر في محاربة نظام التميز العنصري في جنوب افريقيا و طردها من الجمعية العامة و أيضا ساهمت في تصنيف إسرائيل كنظام تمييز عنصري في الجمعية العامة

للأمم المتحدة ، و لهذا فان مسالة الكفاح ضد الاستعمار يعتبر محورا أساسيا للثورة الجزائرية فهو امتداد طبيعي لمرحلة الكفاح الثوري فالجزائر دعمت جبهة البوليزاريو في كفاحها و لا تزال من اجل تحقيق استقلالها بالإضافة إلى دعم القضية الفلسطينية عبر مراحل الزمن كلها و دعما غير مشروط.

كما تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مبدأ مهم و هو التعاون الدولي و حسن الجوار وهذا ما نجده في 93 من الدستور "يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" [12] أين نجد أن تنمية العلاقات الودية بين الدول و خاصة دول الجوار من بين الأهداف التي سعت إلى تحقيقها في إطار تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار كتونس و ليبيا و المغرب و موريتانيا و النيجر و مالي وإن كانت المغرب الاستثناء إلا أن الجزائر عملت على حسن الجوار من خلال ترقية العلاقات الثنائية حيث غالبا ما تتفادى الجزائر التصعيد و الرد على الاستفزازات المغربية و التصريحات التي يدلي بها المسؤولون المغاربة بالإضافة إلى سعي الجزائر إلى بناء الصرح المغاربي في إطار اتحاد المغرب العربي، و رغم العراقيل إلا أن الجزائر دفعت بهذا المشروع إلى الأمام ، و في هذا الإطار سعت الجزائر إلى دعم الاستقرار في دول الجوار خاصة في الأزمة المالية أين قامت و لا تزال الجزائر بوساطة فعالة لاحتواء الأزمة و تحقيق الاستقرار بهذا البلد.

المحور الثالث : التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

لا بد لنا من تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي أي **ما هي حدودها و امتداداتها؟** ، فمنطقة الساحل الإفريقي هي الجزء الرابط بين دول شمال إفريقيا و دول إفريقيا الاستوائية فهي على امتداد قطري للقارة الإفريقية من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فهذه المنطقة تضم العديد من الدول على مساحة كبيرة وشاسعة من موريتانيا – مالي – نيجر- تشاد- السودان ،حيث تبلغ مساحة الصحراء الكبرى 9.065.000 كم مربع [13] وعندما نتكلم عن هذه الدول فإننا لا ننسى ارتباطاتها بالدول المجاورة ،لها كالجزائر وليبيا ومصر ودول إفريقيا الاستوائية وهناك من يضيف السينغال لهذه المنطقة.

فهي منطقة عبور وربط بين شمال إفريقيا والدول الإفريقية الأخرى و يمكن أن نعطي مؤشرات عن منطقة الساحل الإفريقي بالتركيز على كل دولة وكيف تكون هذه المؤشرات دافعا حركيا لإحداث ارتدادات في جملة من الحركيات السببية للتهديدات الأمنية التي تمس ليس دول الساحل الإفريقي فحسب، بل دول القارة الإفريقية ككل حتى دول خارج القارة الإفريقية و بالتالي تكون فضاء واسعا لحسابات ومصالح دول أخرى.

- **موريتانيا**[14]: نجد هذا البلد الذي عرف تحولات جذرية على مستوى المؤسسات الدستورية و طبيعة النظام السياسي في إطار" التحول الديمقراطي " ، هذه التحولات لم تقتصر على الأداء الاقتصادي بل على جميع المستويات اقتصاديا خاصة في ظل موجات الغلاء في المواد الغذائية عالميا و تحدياتها الداخلية و المتطلبات المتزايدة التي تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار هذا البلد إلي جانب الضربات التي تلقاها على يد الجماعات الإرهابية.

- **مالي**: هذا البلد الذي يعاني الكثير من الأزمات و أهمها أزمة الأزواد في شمال مالي و المواجهات العسكرية بين الجيش المالي و المتمردين التوارق كلها تجعلها دافعا لعملية اللاستقرار و تزايد التهديدات في المنطقة، كما تعتبر فضاء لتحرك الجماعات الإرهابية، و المشكلة التي هي على الحدود الجزائرية الجنوبية مع مالي و التي تتمثل أساسا في سيطرة الحركات الإرهابية على شمال مالي و الاتجاه الدولي الرامي الآن إلى التدخل العسكري في المنطقة و الحسابات التي تقوم بها القوى الكبرى.[15]

- **النيجر**: هذا البلد الذي يحتوى على أهم الاحتياطات الخاصة باليورانيوم و ما تشكله من أهمية حيوية و هذا ما يعتبر من مطالب التوارق لتقاسم ثروات المنطقة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر في النيجر.

- **التشاد**: يعيش أكثر من 60 % من سكانه تحت خط الفقر مع خط موازي لموجة المواجهات و الأزمات بين المتمردين و الحكومة و المصالح الفرنسية إضافة إلى بروز مؤشرات حول وجود البترول في المنطقة.

- **السودان**: للسودان خصوصية وذلك لكثرة الصراعات فيه خاصة أزمة دارفور التي أصبح المشهد الأول الذي يشكل بوتقة لانصهار الصراعات الداخلية والحسابات الخارجية وتحديا جديدا لمرحلة ما بعد انفصال شمال السودان عن جنوبه.

فنجد أن لكل بلد جملة من المشاكل يشترك فيها مع الآخر من حيث المشاكل و طبيعة الأزمات و هذا ما هو إلا امتداد لطبيعة المنطقة جغرافيا، بالإضافة إلى التنوع الإثني و القبلي و العرقي و غياب المعنى الحقيقي للدولة ،فشساعة المنطقة ذات الطبيعة الصحراوية التي تجعل منها فضاء مفتوحا لكل التحركات يصعب التحكم فيها مقارنة بإمكانيات هذه الدول.

مما سبق فإن المؤشرات السابقة تعتبر دافعا لتحريك مجموعة كبيرة من الحركيات السببية لخلق وتنامي التهديدات الأمنية في هذه المنطقة ويمكن أن نحدد طبيعة هذه التهديدات الأمنية وأبعادها على المنطقة برمتها في مايلي[16]:

1. إن أهم تهديد تواجهه المنطقة هو "الإرهاب عبر الوطني" الذي بدأ في الانتشار بشكل كبير تحت لواء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، حيث لم تعد محصورة في الصحراء الجزائرية بل

أصبحت هذه الجماعات تتحرك بعد التضييق الذي فرضه عليها الجيش الجزائري و استغلالها المساحات الشاسعة التي أصبحت كمناطق أمان بين جماعات التوارق في شمال المالي و الجيش المالي ، فأصبحت تضرب في موريتانيا و تشاد و النيجر و تشتبك مع جميع الفصائل المسلحة الموجودة في المنطقة بالإضافة للجيوش النظامية، و خير مثال على ذلك اختطاف السائحين النمساويين من الصحراء التونسية إلى منطقة مجهولة بصحراء مالي هذا ما يبين مدى حرية التحرك لهذه الجماعات في ظل هذه المساحات الكبيرة، فهذا يعتبر أكبر تهديد تواجهه المنطقة ليس على دول المنطقة بل الدول المجاورة و حتى الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر هذه المنطقة منطقة تهديد لها و لمصالحها و قاعدة خلفية للإرهاب و القاعدة لضرب مصالحها، و هذا ما دفعها إلى طرح فكرة إنشاء قوات خاصة أفريكوم لتراقب حركة هذه الجماعات الإرهابية التي تهدد مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعل منطقة شمال مالي تتحول من منطقة تحرك و نشاط للحركات الانفصالية إلى منطقة نفوذ تسيطر عليها الحركات الإرهابية كحركة أنصار الدين و حركة التوحيد و الجهاد و إسقاط دولة و سلطة تهدد كيان الدولة بمفهومها في مالي.

2. تعتبر الهجرة السرية و التهريب و الجريمة المنظمة أهم التهديدات التي لها آثار تمتد إلى غاية أوروبا ، مع ازدياد ظاهرة الهجرة السرية و قوارب الموت سواء عبر البحر أو عبر اختراق الحدود " سبته و مليلية " ، فالهجرة السرية أصبحت تتقاطع مع الجريمة المنظمة في أجزاء عديدة لتشكيل مفصل حركي له آثاره الواضحة لهذه العصابات التي تنظم نفسها في إطار مهيكل و منظم يمتد من قلب منطقة الساحل إلى غاية شواطئ سردينيا و اليكانت ، فهي تهرب البشر و المخدرات و السلع و غيرها ليس هذا فحسب، بل تتداخل هذه المصالح مع الجماعات الإرهابية من خلال تقديم هذه الأخيرة الغطاء الأمني للأطراف الأخرى، و الجماعات الإرهابية تستفيد من عوائد مالية مقابل التغطية الأمنية، وهذا يعطي تصورا عن مدى الضرر الذي يتهدد المنطقة سواء دول الساحل أو الدول المجاورة اقتصاديا و أمنيا و إجتماعيا .

3. الصراعات الداخلية في مالي و النيجر و التشاد و السودان ، لا تتوقف على حدود هذه الدول بل تمتد لتؤثر على الدول المجاورة خاصة الجزائر في ما يتعلق بالصراع بين الطوارق و حكومة مالي من نزوح للاجئين و قابلية امتداد الصراع إلى الدول المجاورة ليس هذا وحسب، فالأمر ينطبق على ما يحصل في تشاد و السودان فهذه الصراعات ليست داخلية بل ترتبط باتهامات بين الدول في حد ذاتها كما هو حاصل بين السودان و تشاد ، مما يخلق حالة من اللإستقرار بالإضافة إلى تزايد النفقات و الأعباء الاقتصادية للدول المجاورة ، فهذه الصراعات تجعل من الصعوبة مراقبة تداعياتها الأمنية لخصوصية المنطقة و شساعة حدودها.

4. أهم تهديد هو الأمراض خاصة الملاريا التي أصبحت منتشرة بشكل كبير و كذا السيدا في ظل تنقل الأفراد عبر مساحات شاسعة مما يسهل انتقالها بشكل عادي، خاصة في المناطق الحدودية كما هو الحال مثلا في الجزائر أين نجد ارتفاعا كبيرا لنسبة مرضى الملاريا حيث أحصت وزارة الصحة في مارس 2008 أكثر من 3500 حالة في تنزواتين، بالإضافة إلى السيدا أين تعتبر مثلا ولاية تمنراست الولاية الأولى وطنيا في عدد حاملي و مرضى هذا المرض ، وإن تكلمنا عن الأمراض فلأنها لا تقل عن الحروب لأنها تمس الإنسان بحكم أنه العنصر المحوري و الأساسي في توفر الأمن ، بالإضافة إلى عدد الأشخاص الذين يموتون سنويا بسبب هذه الأمراض في دول الساحل، إلى جانب الفقر و غلاء أسعار المواد الغذائية و بالتالي نلاحظ مدى حجم المشاكل التي تمس بالدرجة الأولى الإنسان الذي يعتبر أساس الأمن فإذا تهدد العنصر الإنساني فكل المعايير الأمنية ستتغير و تتزايد معه التهديدات الأمنية في آن واحد.

5. التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي خاصة في ليبيا و تونس أين يغيب الاستقرار السياسي و انتشار التطرف، حيث وصل الأمر إلى الاقتتال القبلي و تهديد كيان الدولة خاصة في ظل مرحلة ما بعد الثورة ، فامتداد التيار السلفي في تونس و التخوفات التي تطرحها مختلف التيارات السياسية الرافضة له، تجعل احتمالات الصدام المسلح كبيرة و هذا يعتبر تهديدا، كما أن الأمر لن يقتصر على البعد الداخلي بل يمتد إلى دول الجوار كليبيا و الجزائر بالأخص، و نفس الشيء ينطبق على ليبيا خاصة بعد سقوط نظام القذافي و انتشار الأسلحة في المنطقة خاصة مالي و امتدادها على الجزائر وهو ما انعكس أيضا على الوضع الداخلي في ليبيا من اقتتال و ازدياد درجات الانقسام في ظل هيمنة منطق القبيلة و بالتالي نسف كل ما تم القيام به من أجل إعادة بناء دولة قوية تقوم على القانون.

المحور الرابع: المقاربة الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي:

تقوم المقاربة الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المتغيرات تحكم هذه الاستراتيجية خاصة و أن السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي كانت تقوم على مراعاة خصوصية المنطقة و كذا وفق المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

فمنطقة الساحل الإفريقي عرفت مشاكل عديدة و اهتزازات على مر العقود الماضية و هذا بسبب جملة من المتغيرات و الأسباب المنتجة لعدم الاستقرار و هشاشة المنطقة مما جعل الجزائر تتبنى سياسة خارجية تراعي هذه الأبعاد و هي ليست وليدة هذه المرحلة بل امتدت على مدار سنوات عديدة خاصة مع بداية مشكلة التوارق في شمال مالي و كذا في النيجر حيث قامت الجزائر بتسوية المشكل بين الحكومة المالية و حركة الأزواد في التسعينات من القرن الماضي أين تم عقد قمة جمعت الحكومة المالية و جماعات التوارق في جانت بولاية اليزي في 8-9سبتمبر 1990 و ضمت كل من الجزائر و النيجر و مالي و ليبيا حيث هدفت إلى استقرار المنطقة و تنمية المناطق الحدودية، و أهم نقطة توصلوا إليها هي

عدم استخدام القوة لحل المشكل التارقي و كل النقاط السابقة قوبلت بالرضا و القبول [17] ، و هنا نجد أن الجزائر اعتمدت على اختيار مدينة جانت و من بعدها مدينة تمنراست التي عرفت بهذه الاتفاقية أي اتفاقية تمنراست 1991 بهدف إطلاع أعيان التوارق في الجنوب الجزائري و كذا في شمال مالي على كل التطورات الموجودة بهذا الملف.

و تواصلت بعد هذه الاتفاقية سلسلة من المفاوضات كلما تأزم الوضع بين طرفي النزاع منها اتفاقية باماكو 1992 و بعدها اتفاقية الجزائر 2006 بطلب رسمي من الحكومة المالية، [18] و كانت كل مرة تلبي الجزائر الدعوة و تدعو الأطراف لمناقشة الوضع.

لكن نجد أن التدخل الجزائري في تسوية النزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي عرفت تحولا بعد ما يعرف بالربيع العربي و خاصة التحولات السياسية في ليبيا، حيث أثر انهيار النظام السياسي الليبي على منطقة الساحل الإفريقي، إذ تقاطعت العديد من المتغيرات تتجاوز البعد الإقليمي للجزائر من خلال تزايد التدخل الأجنبي الإقليمي و الدولي، و حتى في منطقة الساحل من حيث التحول في تمدد الجماعات الإرهابية في وقت سقوط النظام السياسي المالي بعد الانقلاب العسكري .

ويمكن أن نلخص أهم خصائص السياسة الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي بعد الانقلاب العسكري في مالي في مايلي [19]:

- تتميز الجزائر بقدرتها العالية على معرفة ديناميكية الصراع في مالي خاصة من خلال الشخصيات النافذة في حركة الأزواد و من بينها الآغا غالي.
- اعتمدت الجزائر في بداية التوتر في المنطقة جانفي 2012 على مقاربة " انتظار و ترقب " مع الالتزام بالحذر بهدف حماية أهدافها الاستراتجية .
- قامت الجزائر بسحب خبرائها العسكريين و التوقف عن الإمداد بالأسلحة للحكومة المالية في مارس 2012 مبررة موقفها بأنها ضد استخدامها باتجاه حركة الأزواد و الهدف الأساسي منها هو الجماعات الإرهابية .

و الملاحظ بعد هذه الفترة تزايد التدخل الفرنسي بالدرجة الأولى في منطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات عديدة من بينها أن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ استراتجية لفرنسا، و كذا مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في مناطقها التقليدية مما جعلها تسارع في عمليات تحركها في هذه المناطق أين بدأت تطرح المقاربة الخاصة بها و القائمة على آلية التدخل العسكري للحد من تمدد الجماعات الإرهابية خاصة في الشمال المالي أين بدأت تقترب من العاصمة المالية باماكو خاصة مع إصدار مجلس الأمن قرار 2085 في 20 ديسمبر يسمح بتشكيل قوة من 3 آلاف جندي لمحاربة الجماعات الإرهابية بعد سقوط النظام المالي في مارس 2011 [20] ، لكن الجزائر تحفظت في البداية حول مسألة التدخل

العسكري خاصة و أن فرنسا خلقت حلفا في المنطقة يتكون من المغرب و مجموعة الايكواس، تعمل على خلق قوة عسكرية لضرب الجماعات الإرهابية و لكن تحفظ الجزائر كان مبنيا على عدم الخلط ما بين حركة الأزواد و الجماعات الإرهابية لأن حركة الأزواد تربطها اتفاقيات مع الحكومة المالية و لهذا تحفظت الجزائر في البداية، لكنها تراجعت مع الشرط الذي وضعته و هو عدم ضرب حركة الأزواد ، و رغم هذا فالجزائر لم تشارك بأي قوة عسكرية في إطار مبادئها الراسخة في سياستها الخارجية ، و بالنسبة للحالة المالية فالجزائر لا تريد أن تستنسخ التجربة الباكستانية أين تدخلت باكستان في ضرب حركة طالبان بأفغانستان، مما سبب لها مشاكل داخلية أدت إلى إسقاط نظامها و دخولها في متاهات و عدم الاستقرار السياسي في الداخل [21] ، و هذا ما تريد الجزائر تجنبه بل و تحملت الجزائر تبعات هذا التدخل من خلال فتح مخيمات للاجئين الماليين و تقديم مساعدات مالية للاجئين و حتى دول الجوار كالنيجر و موريطانيا لمساعدة المهاجرين و اللاجئين.

كما قامت الجزائر بتبني سياسة تقوم على الجهود الذاتية للدول الإفريقية أين عملت على تأسيس ما يعرف بدول الميدان التي تضم الجزائر و مالي ، موريتانيا ، النيجر و ومقرها تمنراست أو ما أطلق عليها بلجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC في أفريل 2010 [22] تقوم على التنسيق الإستخباراتي و هذا لم يقنع الدول الكبرى خاصة فرنسا و إن كانت الولايات المتحدة الامريكية تدعم المسعى الجزائري مع بريطانيا في هذا المجال.

و استمر النشاط الجزائري على الصعيد الدولي أين كثفت الجزائر من جهودها خاصة في ما يتعلق بالإطار القانوني حيث سعت إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل في إطار تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة و هذا ما تم بالفعل عند إصدار مجلس الأمن لقرار 1904 في 12/17 2009 حيث تم تبني هذا القرار الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية [23] و هذا ما التزمت به الجزائر بعد خطف 7 من دبلوماسيها في مدينة غاو بشمال مالي سنة 2012 .

و في هذا الإطار قامت الجزائر باستضافة المركز الإفريقي للدراسات و البحث في الإرهاب [24] و هذا ما يعزز الدور الفعال للجزائر في عملية السلام بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة و إفريقيا عموما مما يقوم على مقاربة فهم و دراسة الظاهرة الإرهابية داخل بيئتها الإفريقية وفق منطق علمي مدروس يمكن من إيجاد حلول دائمة لهذه الظاهرة.

و لم تتوقف الجزائر عن نشاطها حتى بعد التدخل الفرنسي العسكري بقيت وفية لمبادئها و هي حسن الجوار و حل المشاكل بطرق سلمية فواصلت الجزائر دعوة أطراف النزاع إلى الاجتماع و تباحث جوانب الأزمة بين حركة الأزواد و الحكومة المالية حيث عالجت الأزمة في إطار الثنائي بين الجزائر و الحكومة المالية و الأزواد و كذا في إطار المبعوث الأممي لمنطقة الساحل الإفريقي و كذا الاتحاد

الإفريقي من أجل إيجاد حلول ذات تصور شامل خاصة بعد انتخاب الرئيس المالي الجديد بوبكر كايتا و بدأ وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة في جولة مفاوضات و زيارات لدول الساحل في أكتوبر 2013 قادته إلى كل من موريتانيا ثم مالي و أخيرا النيجر في إطار تعزيز العمل السلمي.[25]

و دعمت الجزائر الاستراتيجية المدمجة للأمم المتحدة من أجل الساحل التي تشمل الأمن و الحكامة و التنمية و البعد الإنساني في العاصمة المالية بماكو يوم 5 نوفمبر 2013 في إطار تصور إفريقي وفق مبادئ الأمم المتحدة لمعالجة العمق المسبب للأزمات بمنطقة الساحل الإفريقي و ليس مالي فقط بحضور 20 وزير خارجية إفريقي [26].

وعملت الجزائر على تجديد دعمها للأطراف المتنازعة لأجل إيجاد حلول نهائية و دائمة لمنطقة الساحل و خاصة مالي، حيث تحولت مواقف دول الساحل الإفريقي في دعم الجزائر للجهود الرامية لدعم السلم المالي و هذا ما تأكد في لائحة مجلس الأمن 2100 التي تدعم الأمن في مالي مع الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي. و بعدها انطلقت مفاوضات بين الأطراف المتنازعة في 22 أفريل 2014 و بدعم مجلس الأمن و الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في الجزائر، حيث توجت باتفاقية وقف الاقتتال بين الأطراف و الالتزام بالجهود السلمية و الذي تم التوقيع عليه يوم 5 جوان 2015 بالجزائر العاصمة أو ما عرف بأرضية الجزائر تشمل الترتيبات الأمنية و التنموية [27] مما أعطى بعدا آخر للسياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الخامس : تقييم السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية أن تثبت على مبادئها في مواقع كثيرة و هي :

- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية و استخدام القوة في حل النزاعات الدولية رغم الضغوطات الخارجية خاصة الفرنسية أين بقيت الجزائر على هذا النهج إلى أن توصلت لتطبيق الحلول الدبلوماسية في الأخير حيث انتهت بتوقيع أرضية الجزائر.
- الالتزام بعدم دفع الفدية رغم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في القنصلية الجزائرية بغاو و لم تستجب لهذه الضغوط و واصلت العمل الدبلوماسي .
- الجزائر توازن بين الأداء الدبلوماسي و العمل العسكري الإستخباراتي، وهذا ما تجلى في عملية تقنتورين أين لم تراع الضغوط الدولية في عملية الاستشارة بل نفذت العملية بما توجبه المصلحة الوطنية.
- استخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الإفريقي لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى و منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها شريكا أساسيا في

مكافحة الإرهاب مما يعزز أهداف السياسة الخارجية الجزائرية خاصة و أن الجزائر راهنت منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على العودة إلى الساحة الدولية و لكن من متغير مكافحة الإرهاب.

و في قراءة أخرى للسياسة الخارجية الجزائرية حسب الدكتور بوحنية قوي [28]:

- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات تجاه علاقتها بدول الجوار.
- ترى الجزائر في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها لضمان استقرارها.
- ترى بضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية بعيدا عن التدخل الأجنبي.

يمكن القول بأن المقاربة الجزائرية أعطت نتائجها و كانت الأقرب للواقع لأنها تراعي الخصوصية المجتمعية و السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي مع خلق توازنات بين الأطراف المتنازعة و بعيدا عن المصلحة الخاصة بالجزائر بل مصلحتها في استقرار المنطقة حتى لا تتمدد إلى الجزائر من جهة، و لا تتزايد التهديدات الأمنية خاصة مع تزايد ما يعرف بتنظيم داعش الموجود في ليبيا وانعدام الاستقرار في هذا البلد و بالتالي فالمقاربة الأنجع هي العمل الدبلوماسي.

و هذا لا يعني أن النظام الليبي السابق وقف عائقا في طريق الدبلوماسية الجزائرية و حتى النظام المغربي الذي كان يدخل على خط الجزائر- بماكو لحسابات خاصة به، و تحفظ الجزائر اتجاه التحولات في دول الجوار إلا أن الجزائر استطاعت أن تصل باتفاقية السلام إلى محطتها النهائية.

الخاتمة:

و في الأخير يمكن أن نصف السياسة الخارجية الجزائرية أنها استطاعت تجاوز أكبر المعوقات التي واجهتهافي سيبل تحقيق الرؤية الجزائرية لضمان الاستقرار و السلم بمنطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر عمقا استراتيجيا للجزائر، و صمام أمان للحدود الجنوبية ضد التهديدات الأمنية المتزايدة ، فالملاحظ أن الجزائر رغم اعتمادها على مبدأ الالتزام بمبادئها المستوحاة من ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ الاتحاد الإفريقي إلا أنها منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبنت سياسة براغماتية تقوم على المصلحة في الفضاء المغاربي و الدولي، لكن في الحالة المالية أبقت على مبادئها التقليدية مما سبب توترا في العلاقات ما بينها و بين فرنسا و تحفظا أحيانا مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها واصلت في هذا المنحى و هو ما تحقق لها في إبرام اتفاقية الجزائر 2015 ، لكن لا بد من إعادة النظر في هذه المبادئ وفق المتغيرات الدولية الراهنة التي تقوم على تراجع السيادة الوطنية و تبني سياسة استباقية لمواجهة التهديدات الأمنية، بل و الأهم التمدد إفريقيا من أجل دعم الجانب الاقتصادي الذي يعد عنصرا مهما في الاستقرار بالمنطقة و كذا بالفائدة على الاقتصاد الوطني في إطار تبادل المنفعة الكلية و

لكن يبقى هذا مرتبط بالفعالية الخاصة للسياسة الخارجية و القدرات المتاحة و المستغلة من طرف الجزائر.

الهوامش:

1. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، ص 7 .
2. حسين بوقارة ، السياسة الخارجية ، (د.م،ن) ، (د، س، ن) ، ص 14 .
3. المرجع نفسه ، ص 17 .
4. احمد زكريا الباسوي ، " اثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية شرياك-ساركوزي " مذكرة ماجستر ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011) ، ص 22 .
5. عامر مصباح ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة ، 2000 ، ص 15
6. Christopher hill ; the changingpolitics of foreignpolicy ; London : meomillon , 2003 .p 16
7. احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، عمان : دار زهران للنشر ، 2009 ، ص 22
8. مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ماخوذة من موقع المجلس الدستوري الجزائري بتاريخ 2015/06/20 على 16.15 http://www.conseil-constitutionnel.dz/Constituion76_8.htm
9. المجلس الدستوري الجزائري ، مرجع سابق.
10. المرجع نفسه.
11. المجلس الدستوري ، مرجع سابق.
12. المرجع نفسه .
13. ظريف شاكر ، البعد الأمني في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية ، 2010) ، ص 31 .
14. علالي حكيمة ، المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي ، مداخلة ، (القيت في الملتقي الدولي حول السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي ، 24-25 نوفمبر 2013 ـ جامعة قالمة) ، ص 3
15. امحندبرقوق ، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي ، جريدة الشعب ، العدد 14466 ، 6 جانفي 2008 ص 12
16. امحندبرقوق ، مرجع سابق .
17. ليلي قارة ، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963-2010 ، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3 ، قسم العلوم السياسية ـ تخصص العلاقات الدولية ، 2011) ، ص 78 .
18. ليلي قارة ، مرجع سابق ، ص 20
19. انوار أبو خرص ، الجزائر و الصراع في مالي ، بيروت :مؤسسة كارينغي للسلام ، أكتوبر 2012 ، ص 4

20. مصطفي رزق ، ابعاد و تداعيات التدخل الفرنسي بمالي ، مقال ماخوذ من موقع الجزيرة نت www.aljaeera.net بتاريخ 2015/05/17 على 15.30

21. انوار أبو خرص ، مرجع سابق ، ص 17

22. مرجع نفسه ، ص 19

23. باخويةدريس ،غريسي فاطمة الزهراء ، " دور الجزائر في تعزيز الامن و محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي "، مداخلة (القيت في الملتقي الدولي دور الجزائر الإقليمي 28-29 افريل 2014 بجامعة قالمة) ، ص 10

24. مرجع نفسه ، ص 12 .

25. السيد رمضان لعمامرة يبدا زيارة عمل للنيجر ،ماخوذ من موقع وزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 2015/06/10 http://www.mae.gov.dz/Sahel_15.aspx

26. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 2015/06/11 http://www.mae.gov.dz/news_article/1600.aspx

27. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 2015/06/15 http://www.mae.gov.dz/news_article/3165.aspx

28. بوحنية قوي ،الاستراتجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 3 جوان 2012 ، ص 6